تغير دور الدولة والقطاع الخاص في سياق منهجيات الاصلاح الاقتصادي في بلد نامٍ قي ظل حاكمية متغيرات العولمة

د.نعمان عباس ندا الحياني*

المستخلص:

عندما نتكلم عن مضمون التنمية كمحاولة للتشكيل وتحقيق التطور هي مشكلة خاصه بالدول الموجودة في نهاية السلم الهرمي (الدول النامية) اما الموجودة في الاعلى (الدول المتقدمة) فانها لا تتعدى حدود الحفاظ على وتائر النمو الموجود واستقرارها .

فالتنمية في الدولة النامية تواجه ازمة في بداية الالفية الثالثة تمثلت باستمرار الفقر في الوقت دخل العالم في اجواء تختلف كثيراً عن اجواء العقد الاول من الالفية الماضية الذي تميز بتعدد الاقطاب ، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي معه النظرية الاقتصادية الاشتراكية ، وجد العالم نفسه في ظل قطب واحد يتمثل بمبادئ الحكم الديمقراطي واقتصاد السوق هذا التطور دفع الدول وخاصة الدول النامية اما الى سلخ ماضيها والاندفاع وراء النموذج الغربي من دون قيود او الى التريث والحذر .وفي ضوء ذلك برزت الحاجة الى بحث الدور الجديد للدولة في ظل التغيرات الجديدة التي تعمل فيه، واين تقف الدولة من مسالة التنمية ؟ وما هو دورها كلاعب سياسي في رسم السياسة الاقتصادية . ولذا سيتم في هذا البحث استعراض الدور الذي تقوم به الدولة في التنمية في الدول النامية في ظل حاكمية متغيرات العولمة وقد تم استخلاص عدد من النتائج والتوصيات .

* مدرس / هيئة التعليم التقني/ الدور

مقبول للنشر بتاريخ 2008/7/17

Abstract :

when we speak a bout the content of the development like a tempt for the forming and the realization of the development is formed special problem by the found state at the bottom of the pyramidal ladder (the developing courtiers) while those found a top (the advanced states) don't assail the limits of the keeping manners of the present growth and her stability.

The development in the developing states faces the crisis in the beginning of the third – thousand such as poverty at time the world be within a condition differs from the first –decennary of the protection of one pole represent the democratic government and market economy.

This development encourages developed states either to pull of her past to start behind the western sample without the limitation or ti the wait game and the caution.

In the light of the previous required come out to 100 king up the new role for the state under the protection of the new variation which works in him.

Where the state stops a bout the development case? What is the her role like political player in the planning of the future policy economist?

Wherefore in this search will include the role which the states stand on the development by him in the developing counties under protection of the new advances to be complete to taking out number of the result & recommendations.

مقدمة :

وعلى الرغم من التنوع الواسع في المؤسسات والعادات الاجتماعية التي رافقت النشاطات الاقتصادية للمجتمعات, الا ان هناك عددا محدودا جدا من المنهجيات او الانماط التي اتبعتها النظم الاقتصادية التي يمكن مشاهدتها خلف هذا التنوع.والواقع ان التاريخ قد سجل لنا ثلاثةانماط من

النظم الاقتصادية ((السياسات الاقتصادية)) وخاصة في ظل الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية وهي :ـ

*السياسة الكنزية ((دولة الرفاه)) التي سادت في الغرب الصناعي, وهي تلك التي يكون تنظيمها المركزي هو السوق(الاقتصاد الحر)

* السياسة الاشتراكية ((النموذج السوفيتي)) في الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية وغيرها والتي تعتمد على التوجيه والقسر.

* السياسة التنموية في بلدان العالم الثالث التي بدات بالاستقلال تباعا وانتهجت سياسات اقتصادية تنموية هادفة ذات بعد اجتماعي تقوم على شكل من اشكال التخطيط وتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي . او هي التي تستند على مبدا التقليد او (التقاليد) .

واستطاعت هذه النماذج الثلاثة تحقيق مديات متباينة من النجاح علىالصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. الا ان الازمة بدات تلوح مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي. ففي ظل السياسة الكنزية لم تتمكن الدولة الصناعية ان تتجاوز الازمة الاقتصادية الحادة, وعجز الكنزيون الجدد عن ايجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية الحادة التي تمثلت فيما يدعى (الركود التضخمي) الذي رافقه تزايد في عدد العاطلين عن العمل الى جانب الارتفاع قي مستويات الاسعار ومعدلات نموها وفي الدول النامية دخلت الازمة في نفق الديون الخارجة (وهي التعبير الحقيقي عن الازمة) , الذي رافقه اخفاق واضح في البرامج التنموية, وبدا الوهن يتسرب الى الدولة الاشتراكية بحسب النموذج السوفيتي. ووقفت الاجهزة المسؤولة عاجزة عن ايجاد الحلول بسبب البيروقراطية والجمود العقائدي وانتشار الفساد"1" فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم يكن هناك فكر بديل للفكر الاشتراكي وليست ثمة برامج سياسية اعدتها دول المنظومة أضافه الى انها عاشت ردة فعل على الماضي لذا كانت ناقمة على الاشتراكيةمما ادى الى تهافتها على تبني نظام السوق الحر. ان انفصال دول المنظومة الاشتراكية عن الاتحاد السوفيتي السابق ظهر كل ما كان مكبوتا فيه بشكل مبالغ فيه , اذ اخذت الحرية شكل الفوضى والانفتاح الذي اخذت به هذه الدول بعد قطيعة دامت نصف قرن كان بتغير هيكلية الاقتصاد الاشتراكي السابق والاخذ بالبنى الاقتصادية الراسمالية على الرغم من عجز هذه الاقتصاديات عن مجاراتها . من جانب اخر تركز الانفتاح في مجال الاقتصاد الاستهلاكي والترفي مما ادى الى تفاقم ديون هذه الدول , اضافة الى غلوا في القومية . واخذ الدين شكلا جديدا التحدي فيه اكبر من الايمان.

وفي خضم هذه المشكلات والاوضاع وجد العالم نفسه يعيش في عصر معولم . ظله اقتصاد سوق راسمالي , ودخل اعتاب الالفية الثالثة في اجواء تختلف كثيرا عن اجواء العقد الاول من

الالفية الماضية الذي تميز بتعدد الاقطاب , فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومعه النظرية الاشتراكية وجد العالم نفسه في ظل قطب واحد . ولد مؤسسات (صنوق النقد الدولي , البنك الدولي للانشاء والتعمير , منظمة التجارة العالمية) تسعى الى ادامة واستدامة هذه العولمة عن طريق تجذير اسس اقتتصاد السوق ليحتضن اكبر عدد من الدول الخارجة عن نطاقه , ولعل تداعي نماذج وتجارب عديدة تبنت الاشتراكية – النظام السياسي الاقتصادي المركزي – واخرى حاولت الجمع بين النظامين اي خلق نظام ليبرالي سياسيمتعدد. هذا التطور دفع الدول اما الى سلخ ماضيها والاندفاع وراء النوذج الغربي من دون اي قيود او الى التريث والحذر والخوف حتى على الصعيد النظري.

ومن هذا وذاك لابد من التاكيد ان عملية التحول الى اقتصاد السوق تنطوي على وجود مرحلة انتقالية صعبة يتحتم فيها تفكيك عناصر النظام القديم ونسق علاقاته (النظام الاشتراكي) وبناء نظام جديد عبر ستراتيجية تنطلق من قاعدة اقتصادية هدفها اعادة توجيه وتخصيص شامل للمواد الاقتصادية واصلاح العناصر الاقتصادية والاجتماعية وفقا لنظام اولويات الاهداف وضرورات المرحلة وبما يخدم اسس التحول الى اقتصاد السوق وارساء دعائم الاقتصاد المتحول باقل كلفة اقتصادية واجتماعية وبيئيه ممكنة , اي بعبارة اخرى . ان البحث عن الدور الجديد للدولة في ظل تغير المناخ الذي تعمل فيه في الوقت الذي لم تتغير فيه المهام التي يتوقع ان تنجزها خاصة في مجال الرفاه الاقتصادي لشعوبها"2" . وتشخيص المديات الكفؤة لتدخل الدولة في الشان الاقتصادي المقترن بتوسيع دور القطاع الخاص في اطار منهجية الاصلاح في الدول النامية بشكل عام وبخاصة في الاقتصاد العراقي.. من هنا تنطلق اهمية هذا البحث اما الفرضية – التي سعى البحث الى اثباتها فتتمثل بما يلي ((ان مديات كفاءة دورا كل من الدولة والقطاع الخاص سيعتمد على طبيعة ومنهجيات الاصلاح المتبعة وحاكمية متغيرات العولمة ((من بين عوامل عديدةاخرى)) اما هدف البحث الذي سعى الى تحقيقه فتتمثل بعرض الخيارات الستراتيجية لتطبيق الية الانتقال الى اقتصاد السوق – في محاولة تشخيص ابرز مزايا وعيوب عملية التحول مع محاولة رسم ملامح وشروط الاسلوب الانسب لتلك العملية وعليه فقد تضمن البحث المباحث التالية:-

<u>المبحث الاول</u> – حاكمية متغيرات العولمة والياتها

اولاً: العولمة الفرص والتحديات.

ثانيا : المؤسسات المالية الدولية وازمة التنمية في الدول النامية .

ثالثا : الخصخصة والاساليب التي اتبعت في الدول النامية .

المبحث الثاني – برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية .

اولاً : تحرير الاقتصاد

ثانيا : سياسات تثبيت الاقتصاد الكلي .

ثالثا : التصحيح الهيكلي .

المبحث الثالث

الاشكالية الجدلية حول الجانب التنظيري للخصخصة في الاقتصاد العراقي (مع اقرار نموذج للاقتصاد العراقي) .

اولاً : اهم النتائج والدروس المستقاة من التجارب العالمية حول الجانب التنظيري للخصخصة في العراق.

ثانيا : اجرتئات الانتقال والتحول (اقرار نموذج للاقتصاد العراقي).

المبحث الرابع: خاتمة نتائج وتوصيات

المبحث الاول :حاكمية متغيرات العولمة والياتها

اولا : العولمة الفرص والتحديات

ان من بين الفرص التي تتيحها العولمة للاقتصاديات النامية, هي امكانية تحقيق معدلات من النمو الاقتصادي القائم على تصدير منتجاتها الى الاسواق العالمية, واقتناء التكنلوجية والمعرفة ,اضافة الى امكانية اجتذاب رؤوس الاموال والتمويل اللازم لمشروعات التنمية الاقتصادية . ان العولمة الاقتصادية قد ساعدت على تطوير التجارة التي سجلت نموا بمعدل يزيد عن (6%) . الى ما يقارب ضعف معدل النمو الاقتصادي العالمي , كما ان العولمة قد وفرت عن طريق اسواق راس المال مبالغ من الاموال التي استطاعت جذب رؤوس الاموال . كما ساعدت العولمة الدول الصغيرة ذات الاسواق المحددة على تجاوز مشكلة اقتصاديات الحجم"3". من جانب اخر . فان العولمة تمثل رهانا كبيرا بالنسبة للاقتصاديات النامية , حيث انها تخلق فرصا جديدة امام المنتجات المحلية والوطنية للنفاذ الى اسواق شاسعة في الوقت الذي تقوم فيه المنتجات الاجنبية باكتساحها هذه الاسواق فسوف تؤدي وتحاول تثبيت سلوك استهلاكي ونمط معيشة يتماشيان مع المحيط الذي ظهر فيه ففي تونس مثلا, اخذ بعض الاقتصاديين يتحدثون عن سوق اوربية تاناهز (360) مليون نسمة . بعد ابرام عقد شراكة مع الاتحاد الاوربي عام 1994 اثر جولة اورغواي والانخراط في (منظمة التجارة العالمية

(w.t.o))علما ان عقد الشراكة هذا جاء ليعوض العقد الذي ابرم سنة1976 والذي كان يمنع مفاضلة للمنتجات التونسية عند دخولها الى الاسواق الاروبية"4" وفي مقابل تلك الفرص فهناك الكثير من المخاطر والتحديات التي تنتج عن العولمة واهم هذه المخاطر المترتبة عن العولمة والناتجة عن ترابط العالم وتشابكه . هي امكانية وسهولة انتشار عدوى الازمات التي تصيب دول العالم وانتقالها الى مناطق اخرى كما حدث اثناء ازمة جنوب شرق اسيا عام 1997 , والتي بدأ ت في تايلند وانشر عدواها الى كوريا الجنوبية , واندنوسيا وماليزيا , والفلبين , ثم انتقلت الى امريكا اللاتينية في البرازيل"5" . ومن تاثيرات العولمة الاقتصادية ما بطأ بشان مدى انسجام الهدف من تحرير التجارة العالمية , وما يعول عليه من نمو اقتصادي ومنافع متابدلة لاطراف التبادل التجاري – والبيئة الدولية , وما افرزته من مراكز استقطاب واحتكارات على المستوى الدولي ،لا سيما اذا ما علمنا بان سيادة مبدا المنافسة وغياب الاحتكار هو الشرط الاساسي في قسمة العمل الدولية. وتشير الدلائل العملية والادلة المنطقية الى ان الدول المتقدمة كانت ولا تزال بعيدة كل البعد عن مبدا المناقسة . اذ ان احتكاراتها في المحيط الهادي واستحواذها على التجارة وتحويل ثروات الدول النامية لصالحها قد صار من الحقائق الملموسة يوميا والادلة التاريخية تشير بشكل لالبس به بان الاساطيل التجارية لهذه الدول كانت تجوب العالم لجلب المواد الخام وتصدير السلع المصنعه.ان غياب التكافؤ في القوه التساوميه بين اطراف التبادل التجاري يجعل من الطرف الضعيف عرضه للابتزاز،ولعل ابرز الامثله على ذالك هو سيطرة الاحتكارات النفطيه على اسواق النفط الخام وتحكمها في تحقيق ارباح عاليه من المنتجات النفطية وعلى النحو الذي ادى الى حرمان الدول النفطية في توجيه هذا المورد الناضب لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها"6". لعدم قدرتها على استغلالها لمواردها بالشكل الامثل اضافة الى انخفاض المساعدات الانمائيه الدولية المقدمة الا بشرط فتح اسواقها امام السلع الاجنبية وعدم امكانية المنافسة في انتاج وتسويق السلع والخدمات التي تنتجها الدول الكبرى. كما ان انعدام اللاستقرار الداخلي والخارجي وزيادة هذه الاخطار, حيث توجد الفروقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والاقليات والطوائف القوميه والدينية. وتنبع الاخطار من القوة الموجودة والمحيطة بالدول النامية وهي الدول الكبرى أوالشركات فوق القومية التي تروم بسط نفوذها وسيطرتها على العالم عن طريق العولمة.

وتستغل هذا الجو الخصب لبث الفرقة بين شعوب العالم النامي, بحجة حماية الاقليات والطوائف وتهديد واختراق امن الدولة القومي, اضافة الى ذلك صعوبة تسديد الديون الخارجية من قبل الدول النامية بسبب فوائدها المتزا يدة التي ادخلتها في فخ القروض وزيادة المديونية اضافة الى سيادة ضاهرة ضعف وتراجع معدلات التنمية وخاصة في حالة فرض شروط حرية التجارة"7" . حيث تقدر

بعض الدراسات ان خسائر الدول النامية جراء رفع القيود التجارية وانظمامها الى(W.T.O) قد بلغت ما يقارب من (1.9) بليون دولار"8" يوميا ولا تنحصر الاثار السلبية عند هذا الحد بل تشمل الضغوط من قبل الدول الكبرى من فرض الاستثمار الاجنبي المباشر (F.D.I) واجبار الدول النامية على ربط عملاتها بالدولار الامريكي وربط اسواقها المالية بالاسواق المالية العالمية"9". حيث تمثل التحدي الخاص في الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستجابة للعولمة في مؤشرات كثيرة تتعلق بالاداء الاقتصادي والاجتماعي والانفتاح التجاري واداء الخدمات المالية واداء المؤسسات الاقتصادية والسياسية . وغيرها وهي التي تكون في مجملها ما يسمى بالمؤشرات التنافسية . ففي عام 2001 احتلت فلندة المرتبة الاولى على مستوى العالم وتاتي بعدها U.S.A , وكندا ودول من الاتحاد الاوربي . اما بالنسبة للدول النامية ومنها خاصة الدول العربية فياتي ترتيبها متاخر , وهذا يعني ان الدول النامية تحتاج الى كثير من الجهد لتقف على الطريق الصحيح للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواجهة العولمة "10". ومن تحديات العولمة هي تاثيراتها الاجتماعية على صعيد العمالة وتوزيع الدخل . فعلى صعيد العمالة سيادة حالة من عدم الاستقرار التي تشير في حالات كثيرة التململ الاجتماعي , اما فيما يخص توزيع الدخل فان العولمة ساعدت على تعميق الفوارق لصالح المتعلمين والمؤهلين والقادرين على التعامل مع معطيات العولمة"11". ففجوة الدخل بين الاقطار النامية الفقيرة والاقطار المتقدمة الغنية قد ازدادت اتساعا لتشكل المسمار القوي الذي دق في نعش النظام الراسمالي المتعدد الامم في بعثرت جهودمجهودات التنمية في العالم لما يزيد على ثلاثة ارباع سكان الكرة الارضية التي اشرها بوضوح تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2000"12".والاخطر من ذلك كله هو ان الدول النامية تواجه نتيجة للعولمة التهميش فان القدرة على استقطاب الربح ومختلف اشكال الفائض الاقتصادي عن طريق اليات القوى الراسمالية المركزية قد خلقت معطيات بالغة الخطورة ومستويات مؤثرة في تهميش الدول النامية ضمن الفرص المتنامية لقوى اللعبة الاقتصادية السياسية على خارطة العولمة"13". فبعض الدول النامية تواجه هذا التهميش اما نتيجة لمواقفه السياسية او انها اصلا غير مستعدة ولم تتطور فيها التشريعات والبنيه الاساسية اللازمة بالشكل الذي يسمح لها بالتعامل مع العولمة والاستفادة منها بالشكل المطلوب.

واذا تصورنا السرعة المذهلة التي تسير بها العولمة . فانه يمكننا ان ندرك مدى جدية مخاطر التهميش الذي يمكن ان تتعرض له الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية بشكل خاص. وخالص القول ان مطالبة الولايات المتحدة الامريكية بالخصخصة والديمقراطية لازمة لا مناص عنها لتمرير العولمة وهذه الاخيرة بدورها (لازمة) لا مناص عنها لابعاد شبح ازمة الركود التضخمي التي لم تعد

اليات السياسة المالية والنقدية قادرة على مواجهتها ومن هنا فان الحماسة التي تعبر عنها الولايات المتحدة الامريكية ازاء الخصخصة هي امتداد للهفتها الصارمة نحو العولمة التي تعلم انها سوف تحتويها عن طريق الشركات متعددة الجنسية . وبصورة عامة فان عملية الخصخصة سواء في الدول النامية او على الصعيد العالمي سوف تتداخل مع سياقات العولمة وتمثل خطوة على طريقها فالعولمة هي الهدف الاساسي المطلوب بعد ازمة الركود التضخمي في الغرب كما اشرنا اعلاه"14

ثانيا : المؤسسات المالية الدولية وازمة التنمية في الدول النامية

دابت المؤسسات الدولية على نصح الدول النامية بفتح اسواقها المالية واقتصادها بشكل عام, والتقليل من دور الدول كشرط من شروط فتح الاعانة لهذه الدول , ولا شك ان الازمات التي تمر بها الدول النامية كانت لها جذورها المحلية (الداخلية) التي تتعلق بسوء الادارة وتبديد هذه الموارد, الا اننا لا يمكن ان نغفل البعد الدولي المتعلق بالبيئة الخارجية للدول النامية في توليد هذه الازمات وبالمقابل لم تكن هناك سياسة دولية لمواجهة هذا البعد الدولي للازمات وقد اثر هذا بالطبع تاثيرا سلبيا في فاتعلية السياسات المحلية المختلفة"15". لذا فان الدور الاساسي للدولة في ظل النظام الدولي الجديد هو ادارة قطاعها الخارجي, كما يجب ان يكون هذا الدور مضمونا من الناحية المؤسسية وذلك لان المنظمات التمويلية الدولية ستظل تلعب دورا اساسيا في التمويل او التسهيل لهذا التمويل من المانحين الاخرين , وعليه عندما تقوم هذه المؤسسات بتقييم السياسات المختلفة للدول تمهيدا لتقديم المعونة , فانه لا يجب ان تستخدم قضية فتح الاسواق كشرط لمنح المعونة دون الاخذ بنظر الاعتبار المرحلة المعينة, واذا ما نجحت الدولة في ادارة قطاعها الخارجي فانها ستسبغ عليه سمعة التنظيم مما ستمكن هذه الدولة من صياغات السياسات لتعبئة الموارد المحلية للتنمية الاقتصادية

ثالثا : الخصخصة والاساليب التي اتبعت في الدول النامية

تعتبر الخصخصة هي التمهيد الضروري لتطبيق العولمه , وهي تختلف عن سياسات الاصلاح الاقتصادي (التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي) التي يتبناها كل بلد على انفراد وفقا لضروفه الاقتصادية"16" .

ونعني الخصخصة بالمنظور الواسع "عملية تحويل منشات القطاع العام الى القطاع الخاص عن طريق البيع الكلي او الجزئي او عن طريق الايجار وعقود الادارة اوتحرير الاقتصاد بترشيد استخدام

وسائل التدخل الحكومي لتنظيم دور القطاع الخاص"17". وتتبع الدول النامية اساليب مختلفة لخصخصة مؤسساتها واستنادا الى عوامل عديدة منها طبيعة الاطر القانونية المرعية التي تحدد قواعد اجرائات الخصخصة ومدى رغبة الحكومة في ابقاء سيطرتها على المؤسسات العامة والسرعة المبتغاة في تنفيذ الخصخصة ..... الخ .

وفي الواقع فان الاختيار قد لا يختصر على اسلوب واحد من اساليب الخصخصة وانما قد يمتد الى مزيج منها وبحسب حاجة الدوله الى فئة معينة من المستثمرين , ويعد اسلوب الخصخصة عبر البيع لمستمر رئيس اكثر الاساليب شيوعا في الدول النامية وخاصة في الدول العربية منها في كونه محورا هاما لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر, وقد اظهرت التجارب في الدول النامية وجود علاقة وثيقة بين الخصخصة وتدفقات الاستثمار الجنبي المباشر وهو ما يشير اليه الاداء الجيد نسبيا للدول التي طبقت برامج الخصخصة في اجتذاب تدفقات ضخمة من هذه الاستثمارات ويعود ذلك الى انه بالاضافة الى جاذبية بعض المؤسسات المطروحة للخصخصة بالنسبة للمستثمرين الاجانب فان الخصخصة تسهم في الاعلان بشكل مقنع عن التزام الدول باقتصاد السوق بقيادة القطاع الخاص , وعلى الرغم من ان مشاركة راس المال الاجنبي قد تاخذ شكل استثمار اجنبي مباشر او استثمار حافظة الاان التقديرات تشير الى ان قرابة 75% من التدفقات الاستثمارية الى الدول النامية والتي مصدرها انشطة الخصخصة قد اخذت شكل استثمارات اجنبية مباشرة اثناء المدة (1990–1999) كما يوضح الجدول (1) , وذلك نتيجة لضعف اسواق الاوراق المالية في معظم الدول النامية , بالاضافة الى رغبة المستثمرين الاجانب بالسيطرة على ادارة المؤسسات المستثمر فيها , مما يضيف الى اهمية المتدفقات في الاستثمار الاجنبي المباشر التي يتم اجتذابها نتيجة تنفيذ برامج الخصخصة انها لا توفر فقط موارد للدولة عند بيع الدولة لاسهمها في المؤسسات المعنية , ولكن بالاضافة الى ذلك فان من المنافع اللاحقة هي الاستثمارات والجهود التي يقوم بها المستثمرون الاجانب من اجل تطوير هذه المؤسسات وتوسيع انشطتها وزيادة قدرتها التنافسية وهي تشكل بصورة عامة المنافع الادارية والتقنية المصاحبة لهذه الاستثمارات .

وهناك اسلوب البيع من خلال سوق الاوراق المالية (البورصة, والتي يتم بموجبها تحويل المؤسسات المراد خصخصتها الى (شركات مساهمة) وطرح اسهمها للاكتتاب العام , لتصبح الملكية مشتركة بين القطاعين العام والخاص , ويحقق هذا الاسلوب اغراض عدة منها رغبة الحكومة بالاحتفاظ بجزء من ملكية وادارة المؤسسة . او قد يكون هذا الترتيب بمثابة الخطوة الاولى نحو خصخصة المؤسسة بالكامل وهنا نشير الى وجود علاقة متبادلة التأثير بين الخصخصة ودرجة تطوراسواق الاوراق المالية

, حيث يؤدي وجود سوق نشط ومتكامل الى تسهيل جهود الخصخصة في تحقيق الاهداف النهائية المتمثلة في زيادة الكفائة والرفاهية الاجتماعية , وفي الوقت نفسه فان الخصخصة تساعد على توليد حوافز لتطوير واصلاح اسواق الاوراق المالية عن طريق تقديرها لحجم المعروض من الاسهم وجذب استثمارات الحافظة وخاصة الاجنبية .

بالاضافة الى ما تقدم هناك اساليب اخرى متمثلة ب1- بيع جزء من اسهم الشركة الى العاملين فيها بشروط ميسرة يتم سداد قيمة الاسهم على أ مد زمني طويل وذلك مراعاة لمصالح العاملين وحماية مستقبلهم , وهي تعد احدى السبل لاكتساب الدعم الجماهيري لعملية الخصخصة.2-لجوء السلطات الى حل المؤسسه العامه المعنيه وبيع اصولها الى المستثمرين في القطاع الخاص الذي يقوم بأعادة تأسيسها . 3- نقل ادارة المؤسسة العامة الى القطاع الخاص بموجب (عقود ادارة)مع بقاء حق الملكية في يد الدولة اذا ما وجدت صعوبة في بيع المؤسسة لكيرها مثلا او صعوبة ايجاد مشتري , ويتم ذلك عن طريق تاجير المؤسسة مقابل رسوم ثابتة وبتحمل المشتري المخاطر التجارية, او عن طريق عقد ادارة يتولى القطاع الخاص بموجبه ادارة المؤسسة على ان يتقاسم الربح الصافي مع الدولة او عبر عقود امتياز. وتمكن جاذبية هذه الاساليب من وجهة نظر المستثمرين في انها تغنيهم عن شراء منشات تشكو من مشكلات فنية وادارية , او من وجهة نظر الدولة فان هذه الاساليب تحافظ على ملكية الدولة وتجنيها المعارضة العمالية المتعلقة بمارفق البنية التحتية التي تعد من القطاعات التي ترتفع فيها الكثافة العمالية "18". وقد بذلت الدول العربية جهودا كبيره لتخفيف القيود على الاستثمار الاجنبي ولسن التشريعات الجاذبة له ولتفعيل دوره في انشطة الخصخصة , الاانه وعلى الرغم من ذلك فان حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية والتي كان مصدرها انشطة خصخصة شركات ومؤسسات عامة فيها , يعد متدنيا بالمقارنة مع الدول النامية الاخرى سواء من ناحية قيمته المطلقة او بما يشكله من نسبه الى اجمالي ايرادات الخصخصة المتحصلة كما يتضح من الجدول (1), ويعزى ذلك الى عدد من الامور تاتي في مقدمتها ضآلة انشطة الخصخصة في الدول العربية بالمقارنة مع مجموعات الدول الاخرى من حيث عدد وحجم المؤسسات التي تجري خصخصتها . ومن هذه الامور ان معظم هذه المؤسسات ليست فقط صغيرة في حجمها بل ايضا ذات اهية استراتيجية اقل للمستثمرين الاجانب, وبجانب ذلك فان من الامور التي يعزى لها تدني التدفقات الاستثمارية المباشرة في اطار انشطة الخصخصة وجود القيود المحددة لها سواء التشريعية منها او الاجرائية وضعف النشاط الترويجي من جانب الدول العربيه لغرض الاستثمار في المشاريع التي يتم خصخصتها"19". وتاسيسا لماتقدم وحيث أثبتت تجارب بعض الدول النامية ان

الاصلاح الاقتصادي يعتبر متغيرا ايجابيا لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وبعد ان تغيرت الظروف واخذ العراق يسير نحو اجرائات الاصلاح الاقتصادي , ونظرا للحاجة الملحة للاستثمارات الاجنبية في التنمية كان نتيجة منطقية لاسباب ومتغيرات عديدة اهمها ارهاصات المتغير السياسي وملابساته ودوافعه اضافة الى ضعف البنية التحتية , وكل ذلك ينعكس سلبا على الكفاءة الحدية لرأس المال(اي معدل العائد) المتوقع من الاستثمار الاضافي , ويؤدي بالنتيجة الى تراجع راس المال المحلي , ومساهمته في الاستثمار, فينكمش في مجالات هامشية ضيقة كالمضاربات في بيع وشراء الاصول, وعمليات المبادلات السريعة ... التي تتيح لرؤوس الاموال امكانية التراجع مع الاختفاء السريع عند الضرورة . وهذا التشخيص لراس المال الخاص العراقي يعني من بين امور اخرى، انه لم تتوفر لديه بعد المهارات التنظيمية التي تتيح له امكانية ادارة وتوجيه المشاريع الاقتصادية التي قد تتحول ملكيتها من القطاع العام الى القطاع الخاص وتحقيق نتائج اقتصاديه ايجابية"20". ومما يزيد من قتامة هذه الحقيقة ان اغلب المؤسسات والمشاريع الاقتصادية الانتاجية منها والخدمية تعاني التخلف وانخفاض الانتاجية ورداءت النوعية وارتفاع التكاليف وانه من الصعوبة بل ربما من المستحيل ان تعتمد على امكانياتها الذاتية في معالجة هذه المشكلات حيث تظهر هذه المشكلات اكثر وضوحا في القطاع الحكومي لصناعة العراق التحويلية التي يتسم القسم الاكبر منها بالاداء الرديئ وبعض منها عاجز عن العمل الخاسر منذ "21" مدة وقد ضاعفت من هذه الامور ايضا ان كثير من الثروات الفردية ولعل الاكبر اطلاقا يمثل ثروات طارئة او مستحدثة جاءت نتيجة مكاسب ظرفية عارضة سواء من خلال النظام السايق او ما اعقبت سقوطه من اعمال سميت (بالحواسم) ومن الصعب ان تتصور امكانية وجدو اية قدرات عقلانية اقتصادية لدى هؤلاء تتيح لهم ان يصبحوا رجال اعمال قادرين على الاستثمار في مشاريع اقتصادية ذات اصول ثابتة ولكن من المحتمل ان يغتنم بعضهم فرصة الخصخصة فيتخذ منها مجالا لغسيل الاموال القذرة" 22". وهنا تدعو الحاجة الى تهيئة المناخ الاستثماري الملائم . لانها توفر مصادر للتمويل والتكنلوجيا اللحديثة اضافة الى ما يوفره من فرص كثيرة لتشغيل العراقيين وموارد مالية للدولة من جراء بيع اصول المؤسسات وعلى شكل ضرائب وارباح التي تدفعها هذه الشركات وما يوفره من سلع وخدمات بمواصفات عالية الجودة في السوق"23" علاوة على ان الاستثمار الاجنبي يوفر قدر من الثقة والاطمئنان لرأس المال العراقي المحلي بخصوص الجدوى الاقتصادية للمساهمة في الخصخصة , كما يوفر الاطمئنان حول استمرارية الوضع الجديد لتلك المشاريع اضافة الى الاطمئنان الى حسن ادارة واستثمار هذه المشاريع مستقبلا بعد خصخصتها"24" ولذلك فان الاستثمار الاجنبي وكما اثبتت التجارب الكثيرة في دول العالم وسيلة موجهة لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة

المبحث الثاني :برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية

تبنى العديد من الدول النامية وبعض الدول العربية برامج شاملة للاصلاح الاقتصادي خلال السنوات الماضية كوسيلة لازالة الاختلالات الهيكلية و أعادة التوازن الداخلي والخارجي الى اقتصادياتها.

ويمكن تلخيص ما يعرف بالاصلاح الاقتصادي من الناحية الاقتصادية والذي يعني (توجيه السياسات الاقتصادية على النحو الذي يضمن تحقيق علاقة ملائمة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته. وبما يؤدي الى تصحيح الاختلالات الاساسية في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام)"25". وعلى الرغم من ان مصطلح الاصلاح الاقتصادي ليس وليد عصر صندوق النقد الدولي اذ نادى به كثير من الاقتصاديين سواء في الدول الراسمالية او الدول النامية ذات التوجه الاشتراكي, واتبعت طريقة العديد من دول العالم بداء من مطلع الثلاثينات من القرن الماضي حتى وقنا الحاضر فان الفضل يعود الى صندوق النقد الدولي في تفعيل هذا المصطلح وبعث الروح فيه وتوجيهه وفقا للرؤيا الليبرالية الجديدة, وقد اكتسب مفهوم الاصلاح الاقتصادي زخمه الاكبر في مطلع الثمانينات وبالتحديد بعد عام 1982, حيث نقطة التحول في مساره في العالم الثاني اثر ازمة المديونية التي انطلقت في المكسيك, اذ اعلنت اثناء هذا العام أكبر ثلاث دول ناميه مدينه هي المكسيك, الارجنتين وتشيلي توقفها عن سداد اقساط وفوائد ديونها الخارجية , وبالتالي كانت اول من لجا الى صندوق النقد الدولي لمساعدتها في مواجهة ازمتها المالية من خلال فرض مجموعة من السياسات والاجراءات من قبل الصندوق على الدول المدينه ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين في المستقبل . وقد اخذت الاجراءات الجديدة صور برامج للاصلاح الاقتصادي مصحوبة بتقديم قروض جديدة مشروطة في الصندوق والبنك الدوليين وقد عرفت هذه السياسات ب(برامج الاصلاح الاقتصادي).

ولعل اغلب الجدل السياسي المحتدم بين انصار ومعارض سياسة الاصلاح الاقتصادي بسبب سيادة الاعتقاد بانها وما يتبعها من سياسات داعمة هي احدى ادوات تحقيق اهداف الشركات متعدية الجنسية والتي تسعى لتكوين طبقة راسمالية محلية بدلا من راسمالية الدولة , قادرة على اقامة علاقات اقتصادية مع الراسمالية الصناعية , مما يسهل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة

في الدول النامية لتكتمل الحلقة بتوفر راس المال والادارة والتكنلوجيا في الدول الصناعية ولذلك فان سياسات الاصلاح الاقتصادي ما هي الا نتاج للركود الاقتصادي الذي ساده في الدول الصناعية في بداية الثمانينات "26". وعلى الرغم من التباين الحاد في المنطق الاقتصادي المؤيد والمعارض لظاهرة التحول نحو القطاع الخاص في الدول النامية فان الكثير من التجارب الدولية تشير الى ان القطاع الخاص فيها قد صار شريكا فاعلا في عملية التنمية وصار دوره مكملا لدور الدولة الاقتصادي وبالتالي اكتملت حلقة المجتمع المنتج.ولغرض التحقق سنتخذ من تجارب الدول التي سبقتنا في التطبيق معينا ننهل منه اولويات اصلاح العناصر والسياسات وتحديد الوسائل والاليات التي اثبتت نجاحها في الدعوة الى ضرورة تبنيها عند الاعداد والبدء بتطبيق ستراتيجية التحول الى اقتصاد السوق في الاقتصاد العراقي. ويمكن التعبير عن كل خط من الخطوط لستراتيجية التحول بمرحله من مراحل برامج الاصلاح كمارسمها عدد من الاقتصاديين في بداية العقد الاخير من الالفية الماضية. حيث تضم مجموعة عناصر اقتصادية تنتظم بموجب اهداف محددة ونتحرك بوسائل و حزمة سياسات مختارة سعيا للوصول الى الهدف المتبناه في برامج الاصلاح"27" : وتتمثل بالاتي :-

اولا :تحرير الاقتصاد.

ثانيا : سياسات تثبيت الاقتصاد الكلي .

ثالثا : التصحيح الهيكلي .

وسنسعى الى تحليل متضمنات كل مرحلة من هذه المراحل وعناصرها ونسق العلاقات التي تنتظمها والتي تعود خلفيتها المرجعية الى اراء وافكار النظرية الاقتصلدية الكلاسيكية الجديدة . الهادفة بالنتيجة الى سيادة التوازن الاقتصادي العام في إطار استحدات وتسريع معدلات النمو الاقنصادي ووضع البلد على الطريق الصحيح ليصبح اقتصاداً سوقيا.

اولا :- تحرير الاقتصاد :

ان مرحلة تحرير الاقتصاد والتي تمثل اول مراحل الاصلاح تسعى لرفع القيود الحكومية عن كافة المعاملات الداخلية والخارجية ولعل تحرير الاسعار من سوق السلع والخدمات ياتي في مقدمة العناصر الاقتصادية المستهدف اصلاحها اثناء هذه المرحلة بهدف الغاء الاحتكار الحكومي في السوق وبهذا تبدا بتوسيع دور القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي الكلي وحرية دخوله في

مجالات الانتاج والتجارة والخدمات . ثم هدف تحرير التجارة الخارجية والمتمثل بالغاء القيود الكمية المفروضة على حركة التجارة اضافة الى مسالة تصحيح التعريفة الكمركية او الغاءها في بعض الاحيان اذا استوجب الحال . ان هذا الاجراء يدعم تنافسية الصناعة الوطنية واغراق السوق بتدفق السلع الكمالية وبذلك ان الاصلاح في هذا لاجانب يدعم توجهات المؤسسات الدولية ازاء فتح الاسواق ورفع الحواجز امام حرية انتقال السلع والخدمات , ومن ثم دخولها اسواق العمل في ترتيب اوليات التحرير بهدف ازالة شروط تكييف الرواتب ومنع تثبيت الجور الحقيقية وفق معدلات التضخم والغاء تشريع مايعرف براتب الحد الادنى , علما ان هذه الحجة التي تصب في صالح عدم تحديد الرواتب قياسا لمعدلات التضخم تستند الى التاثير التضخمي الناجم عن المطالبات بزيادة الرواتب. ان هذه الخطوة الاولى التي تسمى بداية واوليات الاصلاحات .

ثانيا - سياسات تثبيت الاقتصاد الكلي :-

من اهداف هذه المرحلة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وفق المدى القصير وذلك من حزمة من السياسات المتفاعلة قادرة على احتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية ' وبشكل خاص سياسات ادارة الطلب الكلي ذات التاثيرات الانكماشية والسريعة باتجاه خفض مستوى الطلب الكلي من فاعلية كل من السياستين المالية والنقدية وكذلك سياسة سعر الصرف وتمثل سياسة سعر الصرف المقام الاول من فاعلية التاثير في تحقيق هدف الاستقرار في هذه المرحلة عن طريق تبني سعر صرف ثايت موحد مرتبط بعملة رئيسية كالدولار مثلا بهدف كبح التضخم الذي اخذ في ألاتساع بسبب تحرير الاسعار اضافة الى دوره في تنظيم الاسعار الحقيقية المدفوعة للمنتجين المباشرين اضافة تنظيمة القيمة الحقيقية للرواتب' وفي حقيقة الامر ان الهبوط الكبير في قيمة العملة نتيجة الارتفاع الاسعار في طبيعته يؤدي الى هبوط ملموس في الايرادات الحقيقية مما يساعد الدولة على تطبيق الخصخصة وعلى نطاق ضيق ووفق شروط . وبالتالي لابد من الانتقال الى سياسة سعر صرف مرنة على الامد المتوسط لاجل التخلص من الكلفة المرتفعة المرتبطة بانظمة سعر الصرف الثايتة في البيئة المالية الجديدة والتي تتسم بالحساسية المالية العالية' كل هذه الاجرائات تساعد البلدان المنتقلة الى اقتصاد السوق في مواجهة تدققات راس المال المتغير والداخل اليها في اطار تعزيز قوى السوق في الاقتصاد.

اما فيما يتعلق بالسياسة النقدية فان هدفها هو يتمثل باعادة هيكلية البنك المركزي وتفعيل دوره في ادارة السياسة النقدية بدلا من اعتماد السوق المفتوحة ، وان ذلك يتحقق عن طريق المطالبة باستقلالية البنك المركزي عن السلطة السياسية لعلاج ميل الحكومة التضخمي . وان هذا الهدف

عمليا يعني ابعاد الحكومة عن مسؤولية اصدار العملة، وغالبا ما تقع مسؤولية ذلك على المؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي. المسؤول عن تقديم وصفات التحويل. وبناءا على ذلك يمنع تمويل مصاريف الحكومة دفع الاعتمادات من البنك المركزي عن طريق اصدار العملة، وهذا يدل على قدرة صندوق النقد الدولي على شل تمويل التنمية المستدامة في البلدان المتحولة ، وعجز السياسة النقدية عاى تحريك مواردها الداخلية وبالتالي لابد من اللجوء الى القروض الخارجية وزيادة الاعتماد على المساعدات والمنح الدولية . وهذه محاولة تمهد للدولة المنتقله الى اقتصاد السوق الى فتح باب الولوج للاستثمار الاجنبي المباشر والذي ألمحنا اليه في البحث مسبقآ اضافة الى ماتسعى اليه السياسة النقدية الى ازالة كافة القيود على النظام المصرفي وبتفاعلها مع السياسة المالية التي تستهدف اصلاح امور جوهرية اثناء هذه المرحلة اولها تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وخاصة في مجال عملية الانتاج والتوزيع وانحسار دورها في مجال الدفاع والامن والقضاء والتعليم ، ولتعزيز هذا تم التاكيد على التقليص التدريجي للانفاق الحكومي لابل ضرورة تقييده في المراحل المتطورة والذي يعني الغاء كافة اشكال الدعم الحكومي المقدم من قبل الحكومة في مجال الاسعار والانتاج والخدمات ولا سيما الطاقه بهدف معالجة العجز في ميزانيت الحكومه وتقليص الطلب الفعال الكلي ، لكل هذا هو توسيع دور القطاع الخاص اما ثانيهما اعادة هيكلية النظام الضريبي واصلاح الادارة الضريبية والذي يتطلب فرض ضرائب جديدة تواكب مرحلة التحول ولعل من ابرزها ضريبة الدخل على الافراد ، وبدرجات اقل على المشروعات وضريبة المبيعات، وضرائب القيمة المضافة من بين ابرز انواع الضرائب فاعلية خلال هذه المرحلة وان كان وعائها فئات الدخل المحدود ، مما ستشكل عبئا ضريبيا كبيرا عليهم وتخزل جزء ونسبة من دخولهم وبذلك ستكون سببا في دعم حالة الفقر الذي ستاخذ ملامحه عمقا في المجتمع المتحول ، في حين نلاحظ ان الاعفاء الضريبي لا يكون الامن نصيب راس المال الاجنبي كوسيلة من وسائل تحفيز وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر . كما ان اصلاح الادارة الضريبية تعتبر عنصرا مكملا وملازما لاطار الاصلاح المؤسسي خلال هذه المرحلة من كون فعالية السياسة المالية ترتكز على فاعليت الضرائب.أن الفاعليه العاليه لحزمة السياسات الماليه والنقدية الكلية خلال هذه المرحلة ستمهد الانتقال الى المرحلة الثالثة .

ثالثا : التصحيح الهيكلي

ان افاق المرحلة الثالثة تهدف الى اعادة هيكلية الاقتصاد وعلى المديات الزمنية المتوسطة وطويلة الامد، معتمدة على تدنية دور الدولة في الحياة الاقتصادية الى اقل ما يمكن وهذا يعني

التوسع في تطبيق برامج الخصخصة لتشمل معظم المشاريع الحكومية ، فضلا عن جعل معايير السوق والياته الاساس في تخصيص الموارد الاقتصادية مما سيتطلب انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بعائد ذات معدل مرتفع مما سيسرع من معدلات النمو بين القطاعات الانتاجية ويدعم نمو العرض السلعي بشكل خاص . علما ان درجة استجابة الاقتصاد المتحول تتحدد بمدى مرونة الجهاز الانتاجي تجاه حوافز التغير الهيكلي وتختلف هذه الاستجابة باختلاف مستوى التطور الاقتصادي و فاعلية واثر قوى السوق في تخصيص الموارد . علما ان التباطؤ او التسارع في التغيرات الهيكلية للاقتصادات المتحولة لا تعتمد على الامكانات المحلية فقط وانما نشاركها الامكانيات الخارجية بما يوصل تلك الاقتصاديات الى حالة التوازن . وهي حالة مثالية لا يمكن ان نجدها في التطبيق بسبب وجود قيود داخلية واخرى خارجية تساهم في احداث الخلل وتوليد الاثار الجانبية غير المرغوبة . الا ان العديد من الخيارات بدات تقرض نفسها وتعود باتجاه تجاوز سلبيات هذه المرحلة والتي اكد عليها البنك الدولي بشكل خاص ، ولعل التوسع في تطبيقات الخصخصة والتحرير الكلي للتجارة الخارجية بهدف الوصول الى تقارب في العلاقات النسبية للاسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية، تعد من ابرز الخيارات التي من شانها تمكين اقتصاديات الدول المتحولة من مواجهة الصدمات الالداخلية والخارجية. بكفائة ايجابية . وفي الحقيقة ان تقييم اي استراتيجية للا صلاح او الحكم على ثمار الاصلاح لابد ان تبدا اولا بالتعرف على الاسلوب الذي بموجبه تمت ادارة ستراتيجية الاصلاح، فهل تمت الادارة باسلوب الصدمة ؟ ام باسلوب التدرج بالتمويل ؟ فهناك من يطالب بتبني اسلوب الصدمة الكهربائية انطلاقا من ضرورة واهمية العلاج السريع وخاصة فيما يتعلق بتحرير الاسعار وتطبيق برامج الخصخصة ، وروسيا مثال حي لتبني هذا الاسلوب ،و لكن نتائج التطبيق كانت وخيمة حين فشلت البيرو ستريكا، وتعد ايضا بولوتيا من انجح بلدان اوربا الشرقية ، اذ بدات (بعلاج الصدمة) تخفض مستويات التضخم الجامح، ولكنها ادركت سريعا ان ذلك مفيد اقتصاديا ولكنه غير مناسب لتغيير المجتمع ، لذا انتهجت الاسلوب المتدرج كستراتيجية بديلة كذلك هنغاريا وسلوفينيا ، حيث نفذت برامج الخصخصة بخطى بطيئة، وكان في الوقت نفسه تعمل على بناء المؤسسات الاساسية لاقتصاد السوق مثل المصارف لتفعيل عمليات الاقتراض ، الى جانب ذلك قامت ببناء نظام قانوني فعال لعمل اقتصاد السوق وبذلك وخلافا لوصايا الصندوق، ركزت بولونيا على البعد الاجتماعي جنيا الى جنب مع البعد الاقتصادي، اذ اهتمت بالدعم الديمقراطي للاصلاحات في محاولة لابقاء البطالة عند المستويات المتدنية ودعم برامج للرعاية الجتماعية للعاطلين وتكييف الرواتب التقاعدية نسبتا الى التضخم وانشاء البنية التحتية اللازمة لعمل اقتصاد السوق "28" . واذا اردنا تقويم تجربة العلاج بالصدمات لهذه المجموعة لابد من تاشير الاوضاع السياسية والاجتماعية

والثقافية لهذه المنظومة من الدول بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (المعسكر الاشتراكي) وهذا ماتم الاشارة اليه في مقدمة البحث .

المبحث الثالث :الاشكالية الجدلية حول الجانب التنظيري للخصخصة في الاقتصاد العراقي (مع اقرار نوذج للاقتصاد العراقي)

اولا : اهم النتائج والدروس المستقاة من التجارب العالمية حول الجانب التنظيري للخصخصة في العراق "29"

ان الاشكالية الجدلية التي تطرح بهذا الخصوص تتمحور حول الجانب التنظيري للخصخصة . فمن وجهة النظر الاقتصادية يتحدد الهدف الرئيس للخصخصة في خلق شروط موائمة لسوق اقتصادي حر تعكس الاسعار فيه بصورة حقيقية مدى قدرة الموارد المتاحة لتقود المستثمرين والمنتجين والمستهلكين نحو اتخاذ قرارات رشيدة تتسم بالكفاءة . واذا كانت فعاليات المشروعات العامة لا تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد عندئذ قد يكون مبررا خصخصتها ، ولتحديد الكفاءة الاقتصادية يفترض توفير شروط المنافسة التامة في اقتصاد منتج ومتطور وهي حالة غير قائمة في الاقتصاد العراقي . كذلك فان الاسعار لا تقوم بعملها يعكس ندرة الموارد فيه لذا فمن الصعوبة بمكان تحديد قيمة المنشات العامة لغرض بيعها ، وبعكس ذلك انه اذا خلا تقييم المنشات من شروط الموضوعية فان عملية الخصخصة ستكون (كبيع العراق بالمفرد في المزاد العلني) وبابخس الاثمان. واستنادا لما تقدم فان اختيار النموذج الملائم لانتقال الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق الحر. يتطلب اخذ الافظل من كل التجارب السابقة من دون التطبيق الحرفي لها بسبب اختلاف الظروف والمعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، بما في ذلك طبيعة الموارد المتاحة المادية والبشرية من ناحية الكم والكيف. واذا ما تناولنا النموذج الصيني فلابد من الاخذ بنظر الاعتبار بان الصين بلد كبير واقتصاد ضخم وقد وصل الى وضعه الحالي بعد تطوير القوى العاملة والقطاع الصناعي وتحسين منافسته في السوق العالمية من حيث السعر والجودة . ناهيك عن البعد الفلسفي في ما يتعلق بالاصلاح السياسي والاقتصادي . والاهم من ذلك فان الصين على الصعيد الستراتيجي دولة عظمى مسقلة وذات سيادة اعتمدت بالدرجة الاساس على نمط التنمية المستقلة مع عدم قيامها بفرض قوانين حمائية لالنها دولة غير مهددة . فعلى سبيل المثال ان التجربة الصينية اظهرت بان

التحرير الكامل لاسواق المال ليس ضروريا لاجتذاب الاموال اذ تشوبه الكثير من المخاطر وقد يعرض لازمات مالية كما حدث في دول شرق اسيا وفي روسيا،وعلى الرغم من ان وصفة صندق النقد الدولي للتحرير تركز على أن السوق الحر ذو كفاءة عالية مما يسمح بالنمو السريع . ومن دون تحرير اسواق البلدان النامية لن يكون بامكانها اجتذاب الاستثمارات الاجنبية ، فان الصين لم تاخذ باي من الوصفات الغربية (ما عدا استقرار الاقتصاد الكلي) وذلك بسبب ارتفاع معدلات الادخار المحلي فيها والتي تصل الى حدود 30% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنتا في 18% في الولايات المتحدة و17–30% في اوربا اما في بولونيا فان علاج الصدمة وكما سبق ذكره استخدام في المرحلة الاولى للانتقال الى اقتصاد السوق بسبب مستويات التضخم المرتفعة . لكنها اختارت طريق الصين في التحول التدريجي في المراحل اللاحقة مع بناء المؤسسات الاساسية لاقتصاد السوق، في الوقت ذاته ، وبذلك لم تتطور في اتباع توصيات صندوق النقد الدولي بالتحول السريع للقطاع الخاص ، مما سمح لها بتحقيق عملية تنمية عبر اعادة الهيكلة للشركات دون الافراط في محاربة التضخم . لقد اظهرت تجارب الصين وبولونيا وهنغاريا وسلوفينيا ان سياسات التدرج تؤدي الى الم اقل في المدى القصير واستقرار اجتماعي وسياسي اوسع ونمو اسرع في المدى الطويل . ان نتائج هذه التجارب تجعلنا ان نتمسك بمبدا انه في الاقتصاد لا توجد وصفة تتبع بحد ذاتها . ففي مقابل التداعي الذي شهده (علاج الصدمات) في روسيا. تفوق النمذج البولوني والصيني على الرغم من اختلاف السياق السياسي والاجتماعي والتاريخي لكل من البلدين . ولكنهما كانا في المقابل متفوقين صناعيا . وان كانت الصين اقل مرتبة من بولونيا في ذلك. والاهم من ذلك ان بولونيا كان لديها تقاليد سوق اقوى من روسيا وهذا كان سيساعدها حتما في التحول السريع في القطاع الخاص ، لكنها اختارت مع ذلك الصين ، التي موقع القطاع الخاص فيها اقل تقدما . نخلص مما تقدم الى ان شعار علاج الصدمات لم تحقق المرامي والاهداف التي وعدت بها روسيا ودول المنظومة الاشتراكية ، اذ تحطمت الطبقة الوسطى . نشات راسمالية المافية، والفئات المقربة مع استشراء واسع وكبير للفقر اضافة الى ان التحول من الشيوعية الى اقتصاد السوق يعد اكثر من تجربة اقتصادية اذ كان تحول مجتمعات وهياكل اجتماعية وسياسية . والواقع ان معظم تجارب الاصلاح المتطرف تاريخيا احاطت بها الكثير من المشاكل . وعليه فان شعار (فلتشعر بالاحجار وانت تعبر النهر) اثبتت فاعلية اكثر بشرط تحقق بناء البنيه التحتية القانونيه والمؤسسية لاقتصاد السوق قبل المباشرة بتطبيق اجرائات الانتقال لاقتصاد السوق . فا المهم هي الطريقة التي ينفذ فيها الاصلاح وليس سرعته . ومن هنا يثار العديد من التساؤلات حول الخيارات الستراتيجية لتطبيق اليات الانتقال الى اقتصاد السوق في الدول النامية عامة والاقتصاد العراقي خاصة سواء تلك المتمثلة (بعلاج الصدمات) وعلى وفق

نموذج الاتحاد السوفيتي السايق ودول اوربا الشرقية ، ام خيار الانتقال باسلوب تدريجي وبطئ على وفق نسق (اشتراكية الصين) كما في تجربة الصين ، او الدمج بين الخيارين كما في تجربة بولونيا وهذا ما يقودنا الى النقطة التالية .

ثانيا : اجراءات الانتقال والتحول (اقرار نوذج للاقتصاد العراقي)

تاسيسا لما تقدم يتضح جليا ان التنمية عملية صعبة جدا مع الاخفاقات التي اصابت معظم البلدان النامية باختلاف خياراتها الاستراتيجية وكانت حالات النجاح نادرة، من جانب اخر فان عملية التحول الى اقتصاد السوق ليست سهلة كذلك ومن هنا يمكن ان ندرك الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد العراقي لقيامه بالامرين في وقت واحد مع خصوصية العوائق التي تواجهه مقارنة بالتجارب الاخرى. ان الوضع في العراق بعد الاحتلال مشابه لوضع دول اوربا الغربية واسيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد تطلب ذلك الوضع تدخل الدوله الفاعل الحاسم في الادارة الاقتصادية لتوجيه اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي ، في حين ان تغير نظام الحكم الشمولي في العراق الى نظام ديمقراطي او برلماني يجب ان يرافقه تحجيم لدور الدولة في الحياة الاقتصادية مع اطلاق لعملية خصخصة مدروسه يسبقها ويواكبها توصيف دور جديد للدولة ينسجم مع احداث تغيرات جوهرية مؤسسية تساند تعزيز بيئة ملائمة لالية السوق كبديل لمركزية التخطيط . وهنا يمكن للدولة ان تدعم سياسة التحول للسوق الحر باتباع ستراتيجية وطنية تنبثق من حاجات العراق وبما يحقق له تجاوز اختلالاته الهيكلية ، ولا سيما تلك المتعلقة بقطاع النفط الخام بوصفه مصدرا للتكاثر المالي وليس تراكم . وهنا يمكن للدول الاستفادة من عوائد النفط في الامد المتوسط والطويل عبر الاعتماد على ستراتيجية للتنمية تتكفل بتحويل هذا القطاع الى قطاع منتج للثروات مع ضرورة خلق المؤسسات والرقابة المجتمعية لكيفية التصرف بهذه العوائد بما يخدم تحقيق التنمية والتوزيع العادل لثمارها. وبتعبير ادق ان يمارس قطاع الدولة دورا مهما في الحياة الاقتصادية بعد الاصلاح وعلى ان يكون عمله وفق الية السوق الحرة والكفاءة الاقتصادية ، وان المشروع الذي لن يحقق هذه الشروط سيرفضه السوق تلقائيا من عملية المنافسة ، حيث تكون مجالات الدولة حيث يوجد الاحتكار الطبيعي لا سيما في الصناعات الاستخراجية مع رسم معالم دولة الخدمات الاجتماعية العامة . لأن غالبية المجتمع تعاني من تدني المستوى المعاشي ، لذا لابد من تدخل نسبي للدولة(الرعوية) بالمشاركة مع القطاع الخاص لضمان مصالح العاملين والسكان في مجال الضمانات الصحية والاجتماعية . ان ما تقدم ينطبق تماما على اوضاع العراق التي تتطلب مشاركة القطاع الخاص

والدولة معا في النشاط الاقتصادي في المراحل الاولى من التحول الاقتصادي وهذا الامر تتحدد ضرورته من المقولة التي تنص (الى ان السوق) ليست منضبطة من تلقاء نفسها ، فهي بحاجة الى قوة خارجة عنها تضبط سيرها ، وهنا ياتي دور الدولة المتغير في النظام الاقتصادي الراسمالي في الجانب المرتبط بالحاجات الاساسية لافراد المجتمع . واخيرا وكما الالمحنا سابقا فالمهم هنا نوعية الاصلاح والتحول ومجالاته وليست سرعته كما اثبتت تجارب الاصلاح المتأني عالميا على النحو الذي تجاوزت فيه الى حد كبير ، اضرار ومساوئ الراسمالية التي تستنزف راس المال الاجتماعي وتقوض العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة وهذا ما يجدر اخذه بنظر الاعتبار عند وضع القوانين والسياسات والستراتيجيات التنموية لعراق ما بعد الاحتلال على النحو الذي يحقق الرفاهية الاقتصادية ويعيد وجه الانسانية المشرق للشعب العراقي بعد المخاضاة الطويلة التي عاشها . نخلص مما تقدم ان علاج الصدمات لم تحقق المرامي التي وعدت بها الدولة التي طبقتها والطريق الامثل هو نموذجا تنمويا في العراق ذو ثلاثة ابعاد (نموذجا مختلطا) متمثلا بدور كل من (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني) وهو دور جديد بعيد عن التطرف الايدولوجي وذو طبيعة مرحلية ابعادها وفقا لتنمية الاقتصادالعراقي بما اشباع الحاجات الاساسية ويحقق التنمية البشرية وهو دور يعد دالة لندرة الموارد في المجتمع الاقتصادي .

المبحث الرابع: خاتمة نتائج وتوصيات

1. العالم النامي وخاصة الدول العربية تمثل جزءا من العالم ولا يمكن اعتبار الدول النامية بمعزل عن المتغيرات العالمية لاسيما انها تتسم بالانكشاف على الاقتصاد العالمي اضافة الى ان معظم هذه الاقتصاديات تعتمد تصدير سلع اولية محدودة تتعرض للتقليات وتتاثر كثيرا بالمعطيات الاقتصادية على الساحة الدولية . وان اداء هذه الاقتصاديات يعتبر متواضعا الامر الذي لا يساعد كثيرا على اللحاق بقطار التقدم الذي تسير به الدول المتقدمة على راسها الولايات المتحدة الامريكية .

2. بقدر تعلق الامر في الدول النامية فان من الانصاف القول بان القطاع العام فيها قد ساهم بدور ما في التنمية الاقتصادية ، وقد يعاب على هذا الدور ، تهميشه المقصود لدور اكثر فاعلية للقطاع الخاص ويذلك اضعاف لاحدى حلقتي الانتاج في المجتمع. وهكذا فان الخصخصة التي قد تجد قبولا في العالم النامي ومنها البلدان العربية ، هي تلك التي تحقق الطموحات الاقتصادية والاجتماعية

الوطنية وتجعل القطاع الخاص شريكا فاعلا للدولة في تحقيق مجتمع الرفاه ويعمل وفق ضوابط وطنية تحددها فلسفة الدولة عن طريق ستراتيجية واضحة المعالم تهدف الى تحسين الكفاءة الاقتصادية وتخفيف العبء عن القطاع العام ليتسنى له تحسين كفاءة اداء الوحدات الاقتصادية والخدماتية والتي يمكن ادارتها من قبل القطاع الخاص لتعلقها بسيادة الدولة واهدافها الستراتيجية.

3. ان القراءة المتأنية لتجارب الانفتاح العالمية تظهر بوضوح ان اكثرها نجاحا هي تلك التي فتحت نفسها للعلم الخارجي بشكل بطئ جدا وبطريقة متعاقية كما في شرق اسيا . فعلى سبيل المثال لا تلغي الحواجز الحمائية بشكل مباشر وكلي بل بشكل متأنٍ ومنتظم وبعد القيام بتوفير راس المال اللازم لاستحداث وظائف جديدة ومشاريع جديدة ، مع تدخل الدولة في تعزيز هذه المشاريع . ويمكن ذكر تجربة الصين هنا حيث الغت حواجزها التجارية تدريجيا بعد مضي 20 سنة على بدأ انتقالها لاليات اقتصاد السوق .

4. ان اكثر المشاريع الصناعية التي جرى خصخصتها في الدول الصناعية المتقدمة قد قامت بتقليص عدد العاملين المشتغلين فيها بشكل ملموس في الوقت الذي ضيقت الخناق على زيادة الاجور للعدد الاكبر من القوة العمل . وأستنادا لهذا المنظور نعتقد ان الاشكالية التي ستواجه الخصخصة في البلدان النامية عامة وفي العراق خاصة وعلى الاقل في الامد القصير سوف تتمثل في هذه النقطة هذا على الرغم من القناعة المبدئية بالايجابيات التي يمكن ان تتمخض عن عملية الخصخصة في الامد البعيد اذا تم توجهها بشكل عقلاني . لذا فان اجراءات الخصخصة لابد أن تتوخى اكبر قدر ممكن من الموازنة الدقيقة بين طموحات الامد البعيد من ناحية واشكاليات الامد القصير. وما قد تسفر عنه من اثار اجتماعية سلبية من ناحية اخرى .

5. ان الديمقراطية كنهج سياسي تعد امرا ضروريا يجب تحقيقه كشرط مسبق بغيه صياغة رؤية واضحة علمية وحيادية موضوعية ازاء الدور الانسب لكل من القطاع الخاص والعام في الشان الاقتصادي . ولابد الاقرار بان عملية التحول سوف لن يكتب لها النجاح دون احراز نجاح مسبق ازاء الخيار الديمقراطي . وفي الوقت نفسه سيكون للرضا الجماهيري عن العملية اكبر التاثير في نجاح عملية التحول . فيما لو تمكنت الحكومة من التغلب على بعض عيوب عملية التحول ولعل من اهمها توفير فرص العمل وامتصاص البطالة .

6. على كل دولة ان تختار الاسلوب المناسب للتحول حيث تتحكم في ذلك عوامل عدة من اهمها طبيعة الاطر القانونية التي تحدد قواعد واجراءات الخصخصة مدى قدرة ورغبة الحكومة في الابقاء على دور تدخلي مناسب عن طريق سعة سيطرتها على المؤسسات العامة والسرعة المبتغاة في تنفيذ الخصخصة "30".

7. على العراق ان يستفيد من تجارب الدول التي سبقته في مجال الاصلاح وجذب الاستثمار ، حيث اثبتت بعض الدول النامية ان الاصلاح الاقتصادي يعد متغيرا ايجابيا لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للبلدان وان حاجة العراق الملحه للاستثمار الاجنبي هي التي تدعو الى تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لها ذلك لان اغلب مؤسساته الاقتصادية والنتاجية منها والخدمية تعاني التخلف وانخفاض الانتاجية ورداءت النوعية وارتفاع التكاليف ، فمن الصعوبة الاعتماد على الامكانات الذاتية في معالجة المشكلات وتظهر هذه المشكلات اكثر وضوحا في القطاع الحكومي للصناعة التحويلية التي يتسم الجزء الاكبر منها بالاداء الردئ وبعض منها عاجز وكذلك العمل الخاسر منذ مدة. وقد ضاعفت عملية السلب والنهب لما تملكه الدولة ومؤسساتها من ادوات ومواد واجهزة من هذه المشكلة وصارت بالتكيد مسالة الاعتماد على الذات ليس ممكنا وتظهر الحاجة للاستثمارات لانها توفر مصادر التحويل والتكنلوجيا الحديثة اضافة الى توفير فرص عمل للعراقيين وموارد مالية للدولة .

8. الاقرار بعدم وجود اسلوب واحد يعد هو الانسب لعملية التحول نحو القطاع الخاص ، وان الامر يعتمد الى مزيج منها بحسب حالة كل مؤسسة وطبيعة نشاطها الاقتصادي وبحسب حاجة الدولة الى فئة معينة من المستثمرين دون غيرها، وهذا ما يؤكد صحة فرضية البحث والمتمثلة في ان مديات كفاءة دور كل من الدوله والقطاع الخاص سيعتمد على طبيعة منهجيات الاصلاح المتبعة وحاكمية متغيرات العولمة (من بين عوامل عديدة اخرى) .

الهوامش والمصادر

1. د. منير الحمش "العولمة والتنمية البشرية" ، بحث ندوة بغداد 14-16/ نيسان/2002،" العولمة واثرها في الاقتصاد العربي" . بيت الحكمة ، بغداد ، عام 2002، ج 6 ، ص 157

2. د. علي توفيق الصادق واخرون ، "دور الحكومات الانمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي "، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد 6 من 2-5 ايار 2000 ، دمشق ، صندوق النقد الدولي ، معهد السياسات الاقتصادية عام 2001. ص 11- ص 12 .

3. د. جمال داود سلمان " الاثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية في ظل العولمة " ، بحث مقدم ندوة بغداد 14-16 نيسان 2002" العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، بغداد ، بيت الحكمة ، ج 3 . ص 141 .

4. د. عبد الفتاح التريكي ،" مفهوم اقتصاد السوق وابعاده ودلالاته بالنسبة للمنشاة العربية " ، بحث ندوة بغداد 14-16 نيسان /2002، العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، بغداد، بيت الحكمة ، ج 4 ص 128

5. د. جمال داود سلمان ، " الاثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية في ظل العولمة ، مصدر سابق ص 141

6.د. اسماعيل عبيد حمادي ."هل تحقق منظمة التجارة العالمية اهدافها ، بحث ندوة بغداد 14-16 نيسان /2002،" العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، بغداد ، بيت الحكمة ، ج 3 . ص 52

7. د. جمال احمد حمد الدوري " العولمة والهوية القومية " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية (عدد خاص) 6-7 تشرين الاول / 2001 ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص 535

8. د. سعد داوود ، " منظمة التجارة العالمية والبلدان النامية ماذا بعد اجتماع الدوحة " بحث ندوة بغداد 14-16 / نيسان 2002 " العولمة واثرها في الاقتصاد العربي " بغداد . بيت الحكمة ج 3 ، ص 75

9. د. جمال احمد حمد الدوري " العولمة والهوية القومية " . مصدر سابق ، ص 535

10. د. مرفت التلاوي "الاقتصاد العربي وتحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي،بحث ندوة بغداد 14 -16 نيسان 2002 " العولمة واثرها في الاقتصاد العربي " بغداد بيت الحكمة ج 4 ، ص 5 – ص6

11. د. جمال داود سلمان " الاثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية في ظل العولمة " . مصدر سابق ص 141

12. د. مظهر محمد صالح . " العولمة والامن القومي نقد مقولة " الثروة والقوة " في ديمومة النظام الراسمالي ، بحث ندوة بغداد 14-16 نيسان 2002 " العولمة واثرها في الاقتصاد العربي " بغداد – بيت الحكمة ج 2 ص 15

13. د. مظهر محمد صالح " العولمة والامن القومي " . مصدر سابق . ص15

14. د. طارق عبد الحسين العكيلي . " افاق الخصخصة في العراق في ضوء اختلال المتغير الديمغرافي والاجتماعي " بحث ندوة طروحات في الانتقال الى اقتصاد السوق " . مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد الخاص باعمال الندوة العلمية مايس/2005 ص 17-24

15. د. علي توفيق الصادق واخرون ."دور الحكومات الانمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي " مصدر سابق ص 121- ص 125

16. د. حميد الجميلي ." التحريرية الاقتصادية الجديدة في ضوء صندوق النقد الدولي " دراسة نقدية ، وزارة الثقافة والاعلام . دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1999 ص40 .

17. د. احمد الوزان واخرون ، التحول نحو القطاع الخاص . اليه من اليات الانتقال نحو اقتصاد السوق المزايا والعيوب " . بحث ندوة طروحات في الانتقال الى اقتصاد السوق" . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية كلية الادارة والاقتصاد .الجامعة المستنصرية. العدد الخاص باعمال الندوة العلمية مايس/2005 ص 97 .

18. د. احمد الوزان واخرون ." التحول نحو القطاع الخاص" . مصدر سابق ص 102

19. صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحده ، ايلول ، عام 2002 ص 167 – 168 .

20.د. طارق عبد الحسين العكيلي . " افاق الخصخصة في العراق في ضوء اختلال المتغير الديمغرافي والاجتماعي". مصدر سابق ص 16 .

21. د. نضال شاكر جودة ." رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب . بحث ندوة طروحات في الانقال الى اقتصاد السوق . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد . الجامعة المستنصرية . العدد الخاص باعمال الندوة العلمية مايس 2005 ص 51 .

22. د. طارق عبد الحسين العكيلي – مصدر سابق ص 16 .

23. د. نظال شاكر جوده." رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب ". مصدر سابق ص 51 .

24..د. طارق عبد الحسين العكيلي ، مصدر سابق ص 17 .

25. robichck, E . walter , "financial programming exercises of the I.M.F.in lat in America" addressed to a seminar of barzilian professors economics , raid Janeiro , septmber , 20 .1967 pp 12-13

26. د. عبد الحسين وداي العطية ،" الخصخصة في البلدان النامية " ايجابياتها وسلبياتها " مجلة دراسات العلوم الادارية ، الجامعة الاردنية ، المجلد 25 العدد 1 ، عمان 1998 ص 81

27. د. وفاء جعفر المهداوي . ستراتيجية التحول الى اقتصاد السوق العناصر والكلف" يحث ندرة طروحات في الانتقال الى اقتصاد السوق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية. العدد الخاص باعمال الثروة مايس 2005 ص 24–33

28. جوزيف ستكنلز ،" العولمة ومساؤها "، ترجمبة فالح عبد القادر حلمي ، بيت الحكمة الطبعة الاولى ، بغداد ، 2003، ص 162–163 .

29. د. هناء عبد الغفار السامرائي "امكانية الافادة من تجارب الانتقال الى اقتصاد السوق لرسم معالم النموذج العراقي" بحث طروحات في الانتقال الى اقتصاد السوق ، المجلة العراقية للعلوم

الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد . الجامعة المستنصرية . عدد خاص باعمال الندوة العلمية،مايس 2005، ص 79–88 .

30. د. احمد الوزان واخرون – مصدر سابق ص110 .

.....

.....

.....